النقابة الوطنية للتعليم العالي
المكتب الوطني

الرباط 2014/4/4

مذكرة توضيحية

عقد المكتب الوطني اجتماعا لتدارس مقترحات الوزارة حول مشروع البلاغ المشترك بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الذي جاء عقب اللقاء الذي تم يوم الاثنين 31 مارس 2014 .

وبناء على الدراسة السالفة الذكر واستحضارا لمضامين الملف المطلبي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فإن المكتب الوطني يؤكد على ضرورة الاستجابة العاجلة للقضايا العالقة في حدودها الدنيا كما هي مسطرة في النقط أسفله والتي شكلت ومضامين لبلاغات مشتركة سابقة بيننا وكانت كذلك محور نقاشاتنا في إطار عمل اللجان المشتركة:

1. إصدار المرسوم والقرار الخاصين بالترقي من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي، كما تم الاتفاق حولهما بين النقابة والوزارة؛
2. إخراج مشروع المرسوم والنصوص التنظيمية ذات الصلة الخاصة بالدرجة الاستثنائية المتعلق بأساتذة التعليم العالي إلى حيز الوجود بعد عرضه ومناقشته والاتفاق في شأنه مع النقابة مع التأكيد على إحداث الدرجة د ؛
3. التزام الوزارة بتعديل المرسوم 328-11-2 الصادر في فاتح يوليوز 2011 وخاصة المادة 33 مكررة مرتين الخاصة بالأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي والمادة 32 الخاصة بالأساتذة الباحثين بمؤسسات تكوين الأطر والمرتبطة برفع الاستثناء على حملة الدكتوراه الفرنسية واسترجاع سنوات الخدمة المدنية
4. رفع الحيف عن الأساتذة الباحثين الذين تم توظيفهم في إطار أستاذ محاضر قبل 1997؛
5. العمل على حل مشكل ملف أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا أو ما يعادله قبل 1997 إسوة بزملائهم الذين وظفوا في إطار المرسوم 804 .96. 2 (المقتضيات الانتقالية)؛
6. الالتزام بتسوية وضعية الأساتذة الباحثين الذين وظفوا في إطار تحويل المناصب المالية سنتي 2012 و2013؛

ملحقة كلية العلوم – ملتقى شارع جان جوريس وشارع ابن تومرت - الرباط الهاتف / الفاكس :0537707747 Annexe faculté des sciences – angle Jean Jaures et Ibn Toumert– Rabat – Tel/fax
البريد الإلكتروني : Email : snesup.maroc@gmail.com- الموقع الإلكتروني : Site web : www.snesup.ma
الهاتف النقال :Portable : 0661409663

7. التزام الوزارة بتسوية ملفات ترقية الأساتذة الباحثين برسم سنوات 2010-2011 و 2012 قبل متم شهر يونيو 2014 وترقيات 2013 قبل متم شهر دجنبر 2014.

إن الحاح المكتب الوطني على الطي العاجل والنهائي لهذه النقط لمن شأنه أن يعزز الثقة في العمل التشاركي بيننا، والذي نعتبره مدخلا أساسيا من أجل العمل المشترك لتعديل القانون المنظم للتعليم العالي والنظام الأساسي للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، كما سيشكل محفزا لانخراط الأساتذة الباحثين وبدل المزيد من أجل الرقي بمنظومة التكوين والبحث العلمي خدمة للمصلحة العليا للبلاد.